المصارف والإمتثال إلتزام تحت المنظار الدولي (٢)

تعمل المصارف بالإضافة الى إتخاذ تدابير العناية الواجبة تجاه العملاء، وتطبيق سياسات وإجراءات مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، لأن تكون على علاقة جيدة مع المصارف المراسلة عبر الحدود، لجهة تقييم ضوابط مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب لديها، والقدرة على توفير معلومات العناية الواجبة لعملائها ذات الصلة بناءً على طلب المصرف المراسل.

تبرز أهمية موضوع المصارف المراسلة، في أن الولايات المتحدة تعتبر أن سيادتها ومسؤوليتها في ما خصّ مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، لا تقتصر فقط على المؤسسات المصرفية والمالية العاملة على الأراضي الأميركية فقط، بل تتعداها إلى كل التعاملات بالدولار الأميركي في أي من الأسواق المالية العالمية. وبالتالي يتوجب على المصارف والمؤسسات المالية في العالم الإلتزام بالنُظم والقوانين الأميركية عند تعاملها بالدولار، أو عند تعاملها مع المصارف المراسلة أو المؤسسات المالية والمصارف الأميركية، كي تتجنّب المصاعب مع السلطات المالية والمصرفية كإقفال الحسابات في هذه المصارف، أو في السوق الأميركية كتجميد الأموال أو الأصول، ما أسقط الكثير من الحواجز بين الدول نتيجة العولمة والتعرّض لمفهوم السيادة الوطنية.

كما أن المصارف المراسلة في الوقت ذاته مُثقلة بقيود المعايير المالية والمصرفية الدولية وبالإلتزامات المتّصلة بالإمتثال، من سلطاتها الرقابية ووزارة الخزانة الأميركية، والمصرف المركزي (Federal Reserve)، كما جميع المصارف، نتيجة التشدّد الذي يشهده العالم. وبالتالي لدى المصارف المراسلة مخاوف من المصارف المحلية، بالرغم من أن العلاقة بالأساس تقوم على التعاون والثقة المتبادلة في مجال مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

فالمصارف المراسلة كما بقية المصارف تخشى العقوبات الدولية وخصوصاً الأميركية شأنها شأن بقية المصارف (سيف مسلّط على الجميع)، وبالتالي تخشى من قيام عملاء المصارف في أي دولة بعمليات تبييض أموال، لأن هذه المصارف تقوم بجزء من عملياتها عبر مراسليها في الخارج، وبالتالي تشترك بأنظمة الدفع العالمية، وهذا ما أشار إليه تعميم مصرف لبنان الأساسي رقم ١٢٦/٢٠١٢، حول علاقة المصارف والمؤسسات المالية مع المراسلين، حيث أوجب على المصارف اللبنانية مراقبة عمليات الدفع المنفذة على حسابات مفتوحة لدى مصارف مراسلة، أي «حسابات الدفع بالمراسلة» (Transactions Payable Through Accounts) والتشدّد في تطبيق العناية الواجبة تجاه العملاء الذين لديهم إمكانية الوصول المباشر الى حسابات المصرف المراسل، وأن المصرف قادر على توفير المعلومات المطلوبة تجاه العملاء ذات الصلة بناءً على طلب المصرف المراسل ١.

كما أن المصارف المراسلة تتأثّر بالمخاطر التي تحملها المصارف لأسباب عديدة مثل مخاطر البلد

الدكتور علي بدران
مدير وخبير مصرفي

السيادية، من خلال مدى إلتزام الدولة وقوانينها الخاصة بالمعايير الدولية وبمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، أو الإجراءات الرقابية التي تخضع لها تلك المصارف والفروع والشركات التابعة في الخارج، ومدى معرفة المصارف لعملائها جيداً إستناداً لتفاصيل إستمارة (KYC)، وتحديد المستفيد الحقيقي للحساب (Beneficial Owner)، وفقاً لمبدأ إجراءات العناية الواجبة، حيث حددت معايير بازل الدولية أربعة عناصر رئيسية لأي برنامج سليم لمبدأ (KYC)، وهي: سياسة قبول العميل، التحقّق من هوية العميل، المراقبة المستمرة للحسابات التي تنطوي على مخاطر عالية، وإدارة المخاطر ٢. إضافة لملاءمة جميع المعلومات الواردة في هذه الإستمارة مع حركة الحسابات، والعمليات المالية للعميل وحجمها وطبيعة تجارته، ووفقاً للمنهج القائم على المخاطر (Risk Based Approach).

وفي الوقت نفسه تخشى المصارف أيضاً من إقفال المصارف المراسلة حساباتها لديها (De-Risking)، سواء لأسباب تتعلق بمخاطر الإمتثال المرتفعة في البلدان حيث تتواجد فيها هذه المصارف، أو بسبب مخاطر التعامل مع المصرف ذاته لأسباب عديدة، أو بسبب العائدات أو الأرباح المتأتية من هذا المصرف تكون أقل من تكاليف وأعباء الإمتثال، حيث تستقطب المصارف المراسلة آلاف العاملين في وحدات ودوائر وملحقات الإمتثال، ما يزيد من التكاليف والوقت المطلوب وإستراتيجيات هذا العمل، بحيث أن المخاطر تفوق المردود.

لقد زادت أخيراً ظاهرة (De-Risking) لإرتباط ذلك بإحتمال عدم قُدرة المصرف أحياناً على إلتزام متطلبات العناية الواجبة المعزّزة، مثل التشدّد بالحصول على المعلومات المطلوبة عن العملاء، وغيرها من إجراءات التحقّق عن العمليات المالية، حيث يلجأ المصرف الى الإبتعاد عن العملاء عند وجود مخاطر، وهنا تكمن إشكالية المعالجة، ففي حال إختار المصرف خيار تخفيف أو تجنُّب المخاطر وإقفال الحسابات، يكون قد خسر عائدات أعمال بعض العملاء من باب الشكّ فقط أوعدم اليقين، وبذات الوقت يكون قد ساهم في تنامي ظاهرة صيرفة الظل (Shadow Banking)، حيث تبرز مشكلة جديدة وهي ظهور قنوات مالية خارج القطاع المصرفي وغير خاضعة للرقابة.

أعباء الإمتثال على المصارف

إن حالة التشدّد والتوسّع لمتطلبات الإمتثال، أوجبت على المصارف تقوية وظيفة الإمتثال، ورفدها بالموارد البشرية المؤهّلة، والتدريب المستمر لجميع الموظفين إضافة إلى إدارة مخاطر عدم الإمتثال، وإعتماد البرامج المعلوماتية المتخصّصة في هذا المجال، ما زاد التكاليف العالية حيث من السهل قياس هذه الأعباء وتحمُّلها، لكن مخاطر عدم الإلتزام أو مخاطر السمعة (Reputational Risk) لا يمكن قياسها إطلاقاً، وقد تُهدّد إستمرار عمل المصرف.

وفي مجال التهرُّب الضريبي، إنضوى لبنان كما معظم دول العالم تحت لواء الإتفاقية الدولية لتبادل المعلومات الضريبية (Global Forum) الخاضع لإشراف منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية (OECD)، وإلتزم القوانين الدولية لتبادل المعلومات التلقائية، وكذلك المصارف لتقديم معلومات مالية عن الحسابات لديها إعتباراً من أيلول العام ٢٠١٨، بعد إقرار القانون رقم ٥٥/٢٠١٦، حول تبادل المعلومات لغايات ضريبية، والذي يسمح لوزارة المالية في أي دولة الطلب من وزارة المالية في لبنان المساعدة في قضية تهرُّب ضريبي، وإستناداً للقانون المذكور على الجهات المعنية الإستجابة، وبناءً على هذه الإتفاقية ستتمكّن الدول قريباً من التبادل التلقائي للمعلومات عن الحسابات المصرفية لمواطنيها في دول أخرى إعتباراً من العام ٢٠١٨.

وعليه إن الإلتزام بالمعايير والأنظمة الدولية تماشياً مع الشفافية المطلوبة في العلاقات المصرفية والمالية، خصوصاً المتعلّقة بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وبمكافحة التهرُّب الضريبي ومنها معايير الإفصاح الموحّد (CRS)، أمر بمنتهى الأهمية لسلامة القطاع المصرفي وإستقراره مع تشعُّب العقوبات التي تصدر عن الجهات المعنية والدولية، وإنخراط القطاع المصرفي اللبناني في الأسواق العالمية، وذلك حفاظاً على سمعة المصارف على الساحة الدولية، وعلى الإستقرار المالي والإقتصادي ولتجنُّب مقاطعة بعض المصارف الأجنبية أو المراسلة للمصارف اللبنانية، وبالتالي تراجع حجم التدفقات والتحويلات المالية المستمرة منذ عقود للقطاع المصرفي.

بغض النظر عن متطلبات الإمتثال، المصارف اللبنانية حريصة على سمعتها، وعلى مصلحة المودعين والمستثمرين والإقتصاد الوطني بشكل عام، والإستمرار في المنظومة المالية العالمية، ذلك لأن الأموال غير النظيفة حُكماً تسيء إلى النمو الإقتصادي السليم وللإستثمارات ذات الجدوى الإقتصادية، وكذلك كلفة الفساد عالية جداً لأنها تضعف المنافسة العادلة والفعالية الإقتصادية. ■